

دور المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة

م. م. زينب محمد خلف

جامعة بغداد - مركز دراسات المرأة

Zainab.m@wsc.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/7/25 تاريخ القبول 2026/8/18 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يتناول هذا البحث دور المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة من خلال تحليل الأبعاد المعيارية والمؤسسية التي أسهمت في تفعيل هذه الحقوق على المستوى الدولي، وبيان مدى فاعلية الآليات التي اعتمدتها المنظمات الدولية في تحويل الالتزامات القانونية إلى ممارسات عملية داخل الدول. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن تأثير المنظمات الدولية لا يتحدد بقدرتها على إنتاج القواعد القانونية فحسب، وإنما يرتبط بفاعلية أدواتها المؤسسية ومدى توافر الإرادة السياسية وكفاءة المؤسسات الوطنية في تنفيذ تلك الالتزامات. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمقاربة المقارنة لتحليل المرجعيات القانونية الدولية، والأدوات المؤسسية، وتجارب مختارة أبرزت تفاوت نتائج التدخل الدولي في ضوء اختلاف البيئات السياسية والمؤسسية. وتوصل البحث إلى أن المنظمات الدولية نجحت نسبياً في بناء منظومة معيارية ومؤسسية متكاملة عززت الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة، من خلال تطوير التشريعات الوطنية، ودعم الإصلاحات المؤسسية، وبناء القدرات السياسية. إلا أن فاعلية هذا الدور ما تزال تواجه تحديات ترتبط بغياب الإلزام التنفيذي، وتفاوت استجابة الدول فيما بينها، مع استمرار الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، الأمر الذي يجعل من استدامة نتائج التدخل الدولي مرهونة بتعزيز الشراكة مع المؤسسات الوطنية، وتطوير آليات المتابعة والتقييم، وربط برامج الدعم بالإصلاح المؤسسي طويل الأمد.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية، الحقوق السياسية، المرأة، المشاركة السياسية، الأمم المتحدة.

The Role of International Organizations in Promoting Women's Political Rights

Asst. Lecturer. Zainab Mohammed Khalaf

University of Baghdad- Center for Women's Studies

Abstract:

This study examines the role of international organizations in promoting women's political rights by analyzing the normative and institutional frameworks that have shaped these rights at the international level, as well as assessing the effectiveness of international mechanisms in translating legal commitments into practical implementation within states. The study is based on the assumption that the influence of international organizations depends not only on their ability to establish international legal norms, but also on the effectiveness of their institutional mechanisms and the political will and institutional capacity of states to implement those commitments. The research adopts a descriptive-analytical approach, supported by the institutional approach and a comparative perspective, to examine international legal references, institutional mechanisms, and selected comparative experiences that illustrate the varying outcomes of international intervention across different political and institutional contexts. The study concludes that international organizations have succeeded in establishing a comprehensive normative and institutional framework that strengthened the recognition of women's political rights, contributed to legal and institutional reforms, and enhanced capacity-building initiatives. However, the effectiveness of these efforts continues to face significant challenges related to weak enforcement mechanisms, variations in states' compliance, and the persistent gap between legal provisions and practical implementation. Accordingly, the sustainability of international efforts depends on strengthening partnerships with national institutions, improving monitoring and evaluation mechanisms, and linking international support to long-term institutional reform.

Keywords: International Organizations, Women's Political Rights, Political Participation, United Nations.

المقدمة:

غدت الحقوق السياسية للمرأة إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية المعاصرة، بعدما تجاوزت إطارها الوطني لتغدو جزءاً من منظومة حقوق الإنسان، ومؤشراً مهماً لقياس مستوى الديمقراطية وكفاءة المؤسسات السياسية. وقد أسهمت التحولات التي شهدتها القانون الدولي، إلى جانب الدور المتنامي للمنظمات الدولية، في تفعيل الحقوق السياسية من خلال تطوير المرجعيات القانونية، وإيجاد آليات مؤسسية لمتابعة تنفيذها، ودعم الإصلاحات الرامية إلى توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولم يعد دور المنظمات الدولية يقتصر على اعتماد الاتفاقيات والمواثيق، بل امتد إلى ممارسة أدوار رقابية وتنفيذية واستشارية، شملت متابعة امتثال الدول لالتزاماتها الدولية، وتقديم الدعم الفني، وبناء القدرات، وتطوير السياسات العامة، بما أسهم في إحداث تحول تدريجي في مكانة المرأة داخل المؤسسات السياسية. إلى جانب ذلك، كشفت التجارب الدولية عن تفاوت واضح في نتائج هذا التدخل، نتيجة اختلاف البيئات السياسية والمؤسسية، وتباين مستويات الإرادة السياسية والقدرات الوطنية، الأمر الذي يشير تساؤلات حول حدود الفاعلية الدولية وإمكانات تطويرها.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من تناوله موضوعاً يجمع بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، يتمثل في دور المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة، وهو من الموضوعات التي شهدت اهتماماً متزايداً في الأدبيات المعاصرة، لما يرتبط به من قضايا الحوكمة، وحقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسي، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة.

كما ويكتسب البحث أهميته من خلال السعي إلى تحليل الأدوات القانونية والمؤسسية التي تعتمدها المنظمات الدولية في دعم الحقوق السياسية، مع بيان مدى فاعلية هذه الأدوات في تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات وإجراءات عملية داخل الدول. وتسهم كذلك في تقديم رؤية تحليلية تستند إلى نماذج وتجارب مقارنة توضح العوامل التي تعزز أو تحد من نجاح التدخل الدولي، الأمر الذي يثري الأدبيات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية، ويفيد الباحثين وصناع السياسات والمهتمين بقضايا الإصلاح المؤسسي والمشاركة السياسية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان المرجعيات القانونية الدولية التي أسست للحقوق السياسية للمرأة.
2. تحليل الأدوات المؤسسية التي تعتمد عليها المنظمات الدولية في تفعيل هذه الحقوق.
3. تقييم مدى فاعلية المنظمات الدولية في تحويل الالتزامات القانونية الدولية إلى نتائج عملية على المستوى الوطني.
4. استعراض عدد من النماذج المقارنة لبيان أوجه النجاح والتحديات التي تواجه التدخل الدولي في هذا المجال.
5. تحديد أبرز العوامل التي تؤثر في فاعلية المنظمات الدولية، واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز دورها في دعم الحقوق السياسية ضمن إطار الإصلاح المؤسسي والتعاون الدولي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة، وما حدود فاعلية أدواتها المؤسسية في تحويل المرجعيات القانونية الدولية إلى نتائج عملية داخل الدول؟
ويتفرع عنها التساؤلات الآتية:

- ما المرجعيات الدولية التي أسست للحقوق السياسية للمرأة؟
- ما الأدوات المؤسسية التي تعتمد عليها المنظمات الدولية لتفعيل هذه الحقوق؟
- ما أبرز مظاهر تأثير التدخل الدولي في تعزيز المشاركة السياسية؟
- ما العوامل التي تحد من فاعلية المنظمات الدولية، وما السبل الكفيلة بتطوير هذا الدور؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن المنظمات الدولية أسهمت بصورة فاعلة في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة من خلال بناء منظومة معيارية ومؤسسية متكاملة، إلا أن نجاحها في تحويل هذه المرجعيات إلى نتائج عملية يظل مرهونًا بتوافر الإرادة السياسية الوطنية، وكفاءة المؤسسات الداخلية، وقدرتها على استيعاب الإصلاحات المدعومة دوليًا.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع البحث، إذ استُخدم لوصف المرجعيات القانونية الدولية والأدوات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة، وتحليلها في إطارها القانوني والمؤسسي. كما أسهم هذا المنهج في بيان طبيعة الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية في دعم هذه الحقوق، وتحليل آليات عملها، والوقوف على مدى فاعلية جهودها في تحويل الالتزامات القانونية الدولية إلى ممارسات وإجراءات عملية داخل الدول، وصولاً إلى استخلاص النتائج المتعلقة بحدود هذا الدور والعوامل المؤثرة في فاعليته.

هيكلية البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين. تناول المبحث الأول الأبعاد المعيارية والمؤسسية للحقوق السياسية للمرأة، من خلال استعراض تطور المرجعية الدولية، والأدوات المؤسسية التي تعتمد عليها المنظمات الدولية في تفعيل تلك الحقوق. أما المبحث الثاني فقد خُصص لتحليل فاعلية التدخل الدولي بين الإنجاز وإشكاليات التطبيق، وذلك عبر بيان مظاهر التأثير الدولي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ثم مناقشة حدود هذه الفاعلية وإمكانات تطويرها في ضوء النماذج المقارنة.

المبحث الأول: الأبعاد المعيارية والمؤسسية للحقوق السياسية للمرأة

يعد تفعيل الحقوق السياسية للمرأة اليوم أحد المؤشرات الرئيسة لقياس مدى التزام الدول بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، بعدما انتقل من كونه مطلباً حقوقياً إلى التزام دولي توطّره قواعد قانونية وآليات مؤسسية. وفي هذا الإطار، اضطلعت المنظمات الدولية بدور محوري في تفعيل هذه الحقوق من خلال تطوير المرجعيات الدولية، ومتابعة تنفيذها، ودعم السياسات والبرامج الرامية إلى توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث الأبعاد المعيارية التي أسست للحقوق السياسية للمرأة، ثم يستعرض الأدوات المؤسسية التي اعتمدتها المنظمات الدولية لتحويل هذه المرجعيات إلى ممارسات عملية تعزز حضور المرأة في مواقع صنع القرار. ويمكن تفسير تنامي دور المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة في ضوء الاتجاه المؤسسي الليبرالي في العلاقات الدولية، الذي يفترض أن المؤسسات الدولية لا تقتصر وظيفتها على تنظيم العلاقات بين الدول، وإنما تؤدي دوراً فاعلاً في إنتاج المعايير الدولية، وتوجيه سلوك الدول، وتعزيز الامتثال للالتزامات القانونية

من خلال آليات المتابعة والتعاون وبناء القدرات. ومن هذا المنطلق، أصبحت المنظمات الدولية أحد الفاعلين الرئيسيين في إعادة تشكيل السياسات الوطنية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بما يتجاوز الدور التقليدي القائم على إصدار الاتفاقيات والمواثيق.

المطلب الأول: تطور المرجعية الدولية للحقوق السياسية للمرأة

شهدت المرجعية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة تطوراً تدريجياً ارتبط بتطور القانون الدولي لحقوق الإنسان ذاته، إذ انتقلت من مرحلة الاعتراف المبدئي بالمساواة القانونية إلى مرحلة بناء منظومة دولية متكاملة تتضمن قواعد ملزمة وآليات رقابية وإجراءات تنفيذية تستهدف ضمان المشاركة السياسية المتكافئة للمرأة. ويعكس هذا التطور التحول في النظرة الدولية إلى المرأة من كونها موضوعاً للحماية القانونية إلى عدها فاعلاً أساسياً في الحياة السياسية وشريكاً في إدارة الشأن العام، الأمر الذي جعل الحقوق السياسية أحد المحاور الرئيسة في الأجندة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية. وقد مثّل إقرار ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 نقطة الانطلاق الأولى في هذا المسار، إذ كان أول وثيقة دولية تؤكد بصورة صريحة مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، حيث نصت ديباجة الميثاق على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وبالمساواة في الحقوق بين الجنسين، كما ألزمت أحكامه بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب الجنس. وعلى الرغم من أن الميثاق لم يتناول الحقوق السياسية للمرأة بصورة تفصيلية، فإنه وضع الأساس القانوني الذي انطلقت منه مختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية اللاحقة، ورسخ مبدأ عدم التمييز بوصفه قاعدة عامة تحكم العلاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان⁽¹⁾.

ومع اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، اكتسبت الحقوق السياسية بعداً أكثر وضوحاً، إذ نصت المادة (21) على حق كل شخص في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلده، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية، كما أكدت حق الجميع في تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة. وتبرز أهمية هذا النص في أنه لم يميز بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية، وإنما عدها حقوقاً أصيلة تثبت لكل إنسان بحكم إنسانيته، وهو ما شكل نقلة نوعية في الفكر القانوني الدولي، إذ انتقل من مفهوم الحماية العامة إلى الاعتراف بالمشاركة السياسية على أنها أحد الحقوق الأساسية التي لا يجوز تقييدها على أساس الجنس⁽²⁾.

ومع ذلك، أثبت الواقع الدولي خلال العقود اللاحقة أن مجرد الإقرار بالمساواة القانونية لم يكن كافياً لإنهاء صور التمييز التي كانت تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تبني صكوك قانونية أكثر تخصصاً. وفي هذا الإطار اعتُمدت اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام 1952، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (640) (VII) في 20 كانون الأول/ديسمبر 1952، ودخلت حيز النفاذ في 7 تموز/يوليو 1954، لتكون أول صك دولي ملزم يكرس بصورة مستقلة الحقوق السياسية للمرأة، ويؤكد حقها في الانتخاب، والترشح، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجل، إذ أكدت على حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات، وحقها في الترشح للمناصب المنتخبة، وحقها في تولي الوظائف العامة وممارسة المهام الحكومية على قدم المساواة مع الرجل دون أي تمييز. وقد اكتسبت هذه الاتفاقية أهمية خاصة لأنها نقلت الحقوق السياسية من إطار المبادئ العامة إلى إطار الالتزامات القانونية المباشرة التي تقع على عاتق الدول الأطراف⁽³⁾.

غير أن التطور الحقيقي للمرجعية الدولية تحقق مع اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام 1979، التي شكلت تحولاً نوعياً في الفلسفة القانونية الدولية تجاه حقوق المرأة. فلم تقتصر الاتفاقية على تأكيد مبدأ المساواة، وإنما وسعت نطاق الالتزامات الدولية لتشمل إزالة العوائق القانونية والمؤسسية والاجتماعية التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها السياسية بصورة فعلية. ولهذا ألزمت المادة السابعة منها والتي نصت على:⁽⁴⁾

المادة (7) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب في جميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، وشغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

- المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

ولذلك يمكن القول، أن هذه المادة هي الأساس القانوني الدولي للحقوق السياسية للمرأة، لأنها لا تكتفي بضمان حق الانتخاب والترشح، وإنما تمتد إلى ضمان المشاركة في صنع السياسات العامة، وتولي

المناصب العامة، والانخراط في منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية، وهو ما يعكس مفهوم المشاركة السياسية الشاملة الذي تبنته الاتفاقية.

ويلاحظ أن اتفاقية سيداو تبنت مفهوم المساواة الموضوعية بدلاً من الاكتفاء بالمساواة الشكلية، إذ انطلقت من أن تكافؤ النصوص القانونية لا يؤدي بالضرورة إلى تكافؤ النتائج في ظل استمرار العوائق الثقافية والمؤسسية والاقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة. ومن ثم، أقرت الاتفاقية مشروعية التدابير الخاصة المؤقتة، مثل نظم الحصص (الكوتا) وبرامج التمييز الإيجابي، أذ عدتها وسائل قانونية تهدف إلى معالجة الاختلالات التاريخية وتحقيق مشاركة أكثر توازناً في مؤسسات صنع القرار، وهو توجه أحدث تحولاً مهماً في الفكر القانوني الدولي من مفهوم الحياد القانوني إلى مفهوم العدالة التصحيحية. ويُستدل من ذلك أن التطور الذي أحدثته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يكمن في توسيع نطاق الحقوق السياسية فحسب، وإنما في نقل مسؤولية تحقيقها من مستوى الاعتراف القانوني إلى مستوى الالتزام المؤسسي، وهو ما جعل الدول مطالبة بإزالة العوائق التي تحول دون الممارسة الفعلية لهذه الحقوق، وليس الاكتفاء بإقرارها تشريعياً⁽⁵⁾.

ويعكس الانتشار الواسع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المكانة المركزية التي اكتسبتها ضمن منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ بلغ عدد الدول الأطراف فيها 189 دولة، الأمر الذي يجعلها من أكثر اتفاقيات حقوق الإنسان قبولاً على المستوى الدولي. وقد أتاح هذا الانتشار بناء إطار عالمي شبه شامل لمتابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة، من خلال التقارير الدورية التي تقدمها الدول إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وما يصدر عنها من ملاحظات وتوصيات تسهم في توجيه الإصلاحات التشريعية والمؤسسية.⁽⁶⁾

وقد تعززت هذه المرجعية مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين عام 1995، الذي مثل محطة مفصلية في الانتقال من بناء القواعد القانونية إلى وضع استراتيجيات تنفيذية شاملة. فقد اعتبر إعلان ومنهاج عمل بكين أن المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرار ليست مجرد حق فردي، وإنما شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد. كما دعا الحكومات والمنظمات الدولية إلى اعتماد سياسات عملية تستهدف رفع نسبة تمثيل النساء في البرلمانات والحكومات والأحزاب السياسية والإدارة العامة، مع توفير برامج التدريب وبناء القدرات وإزالة القيود التي تحد من المشاركة السياسية. ويرى الباحث أن أهمية إعلان ومنهاج عمل بكين لا تتمثل في قيمته

القانونية، بقدر ما تكمن في كونه نقل قضية المشاركة السياسية للمرأة من إطار الحقوق الفردية إلى أحد متطلبات التنمية والحكم الرشيد، وهو تحول انعكس لاحقاً على برامج الأمم المتحدة وسياسات العديد من الدول.⁽⁷⁾

وفي العقدين الأخيرين، اتجهت المرجعية الدولية إلى ربط الحقوق السياسية للمرأة بأجندة التنمية العالمية، ولا سيما بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁸⁾، التي جعلت تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أحد أهدافها الرئيسية، وربطت بصورة مباشرة بين المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة وبين تحقيق التنمية الشاملة وبناء المؤسسات الفاعلة. ويعكس هذا الربط تطوراً في الفكر الدولي؛ إذ لم تعد المشاركة السياسية تُنظر إليها باعتبارها قضية حقوقية فحسب، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في كفاءة السياسات العامة، وجودة الحوكمة، وقدرة الدول على تحقيق التنمية والاستقرار.⁽⁹⁾

وبذلك يتضح أن المرجعية الدولية للحقوق السياسية للمرأة لم تتطور بوصفها سلسلة من الاتفاقيات المنفصلة، وإنما تشكلت ضمن مسار تراكمي انتقل من مرحلة الإقرار بالمساواة القانونية، إلى مرحلة إلزام الدول باتخاذ تدابير إيجابية لضمان المشاركة الفعلية، ثم إلى دمج هذه الحقوق ضمن منظومة التنمية المستدامة والحوكمة العالمية. وقد أسهم هذا التطور في منح المنظمات الدولية أساساً قانونياً ومؤسسياً متيناً لممارسة أدوارها في متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية وتقييم أداء الدول ودعم الإصلاحات التي تستهدف توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة الأدوات المؤسسية التي اعتمدتها هذه المنظمات لتفعيل تلك الحقوق على أرض الواقع.

المطلب الثاني: الأدوات المؤسسية للمنظمات الدولية في تفعيل حقوق المرأة

لم يعد الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية في مجال الحقوق السياسية للمرأة مقتصرًا على صياغة الاتفاقيات الدولية أو اعتماد المبادئ القانونية المنظمة للمساواة وعدم التمييز، بل شهد خلال العقود الأخيرة تحولاً نوعياً نحو بناء منظومة مؤسسية متكاملة تستهدف ضمان النفاذ الفعلي لهذه الحقوق وتعزيز فرص ممارستها على المستوى الوطني. فقد أظهرت التجارب المقارنة أن وجود إطار قانوني متقدم لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق مشاركة سياسية متوازنة للمرأة، ما لم يقترن بوجود مؤسسات دولية تمتلك أدوات للمتابعة، وآليات للتقييم، وبرامج للدعم الفني وبناء القدرات، فضلاً عن وسائل للتأثير في السياسات العامة للدول. ومن ثم، أصبح نجاح المرجعية القانونية الدولية مرهوناً بفاعلية الأطر المؤسسية التي تتولى تحويل الالتزامات النظرية إلى ممارسات عملية قابلة للقياس والتقييم.⁽¹⁰⁾

وتتسم الأدوات المؤسسية التي طورتها المنظمات الدولية بالتنوع والتكامل، إذ تجمع بين الآليات الرقابية، والأدوات الفنية، والشراكات التنموية، وبرامج بناء القدرات، بما يعكس انتقال المنظمات الدولية من دور المشرّع الدولي إلى دور الفاعل التنفيذي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. كما تستند هذه الأدوات إلى مبدأ التعاون مع الحكومات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التشريعية، بما يسهم في إحداث تغييرات مؤسسية مستدامة تتجاوز الإصلاحات القانونية الشكلية.⁽¹¹⁾

وتُعد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW Committee) إحدى أبرز الآليات المؤسسية التي تضطلع بمتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتمارس اللجنة دورًا رقابيًا يتمثل في دراسة التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف، وتقييم مدى امتثالها لأحكام الاتفاقية، ثم إصدار ملاحظات ختامية وتوصيات تتناول أوجه القصور والتحديات التي تعيق تمتع المرأة بحقوقها السياسية. ولا تقتصر أهمية هذه الآلية على تقييم الواقع القائم، بل تمتد إلى توجيه السياسات الوطنية نحو إصلاح التشريعات والمؤسسات بما ينسجم مع المعايير الدولية، الأمر الذي جعلها إحدى أكثر أدوات الرقابة الدولية تأثيرًا في تطوير الأطر القانونية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة.⁽¹²⁾

وإلى جانب الدور الرقابي، تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) وظيفة تنفيذية وتنموية تتجاوز الإطار القانوني، إذ تعمل على دعم الحكومات في تصميم السياسات العامة المراعية للعدالة الاجتماعية، وتقديم المساعدة الفنية لإصلاح التشريعات الانتخابية، وتطوير الخطط الوطنية الخاصة بتمكين المرأة سياسيًا، فضلاً عن تنفيذ برامج تدريبية تستهدف المرشحات للانتخابات، والقيادات النسائية، والأحزاب السياسية، والسلطات الانتخابية. كما تركز الهيئة على بناء الشراكات مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار، بما يضمن استدامة الإصلاحات وعدم ارتباطها بالمبادرات المؤقتة.⁽¹³⁾

كما يبرز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من خلال إدماج منظور المساواة والعدالة الاجتماعية في برامج الحوكمة الديمقراطية والإصلاح المؤسسي. ويستند البرنامج إلى رؤية مفادها أن تحسين تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة لا يتحقق عبر تعديل القوانين الانتخابية فحسب، وإنما يتطلب تطوير البيئة المؤسسية والإدارية التي تنظم العملية السياسية. ولذلك ينفذ البرنامج مشروعات تتعلق بدعم البرلمانات، وتعزيز استقلالية المفوضيات الانتخابية، وتطوير نظم

الإدارة الانتخابية، وتمكين القيادات النسائية من اكتساب المهارات اللازمة للمنافسة السياسية، الأمر الذي يجعل المشاركة السياسية جزءًا من مشروع أوسع لإصلاح مؤسسات الدولة.⁽¹⁴⁾ وفي السياق ذاته، أسهم الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) في تطوير أدوات مؤسسية متخصصة لمتابعة مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية على المستوى العالمي، من خلال إصدار قواعد استرشادية، وإعداد مؤشرات دورية تقيس نسب تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية، فضلًا عن نشر الدراسات المقارنة التي تساعد الدول على تقييم سياساتها التشريعية والانتخابية. وقد أضحت هذه المؤشرات مرجعًا دوليًا مهمًا في قياس التقدم المحرز في مجال المشاركة السياسية، كما أصبحت تستند إليها العديد من المنظمات الدولية عند تقييم الأداء الديمقراطي للدول.⁽¹⁵⁾

ومن الأدوات المؤسسية ذات الأثر المتزايد أيضًا آليات الرصد وجمع البيانات، إذ تعتمد المنظمات الدولية على قواعد بيانات ومؤشرات كمية ونوعية لقياس حجم مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية، ومستويات تمثيلها في البرلمانات والحكومات والأحزاب السياسية والإدارة العامة. ولا تقتصر وظيفة هذه المؤشرات على الجانب الإحصائي، بل تمثل وسيلة لتحديد الفجوات القائمة، وتوجيه برامج الدعم الدولي، ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات الدولية، وهو ما يعزز من موضوعية تقييم السياسات العامة ويحد من الاعتماد على التقديرات العامة غير الدقيقة⁽¹⁶⁾.

كما تمثل برامج بناء القدرات إحدى أهم الأدوات المؤسسية التي تعتمدها المنظمات الدولية، انطلاقًا من أن ضعف المشاركة السياسية لا يرتبط دائمًا بالقيود القانونية، وإنما قد ينتج عن محدودية الخبرات السياسية والإدارية، أو ضعف فرص الوصول إلى الموارد والتدريب. ولهذا تنفذ المنظمات الدولية برامج تستهدف تطوير المهارات القيادية، وإدارة الحملات الانتخابية، وصياغة السياسات العامة، والتفاوض، والتواصل السياسي، بما يعزز قدرة النساء على خوض المنافسة السياسية بكفاءة أكبر، ويقلل من الفجوة القائمة بين الاعتراف القانوني بالحقوق وإمكانات ممارستها عمليًا. وإلى جانب ذلك، تلعب الشراكات مع منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز فعالية التدخل المؤسسي للمنظمات الدولية، إذ تشكل هذه المنظمات حلقة وصل بين المؤسسات الدولية والمجتمعات المحلية، وتسهم في نشر الوعي بالحقوق السياسية، ورصد الانتهاكات، وتنفيذ حملات المناصرة، وتقديم المقترحات الخاصة بالإصلاح التشريعي. وقد أثبتت التجارب الدولية أن نجاح برامج التمكين السياسي يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة

المنظمات الدولية على بناء شراكات مستدامة مع الفاعلين المحليين، بما يضمن توافق المبادرات الدولية مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية لكل دولة.⁽¹⁷⁾

ومن ناحية أخرى، توسعت المنظمات الدولية في توظيف الدبلوماسية متعددة الأطراف بوصفها أداة مؤسسية للتأثير في السياسات الوطنية، وذلك من خلال المؤتمرات الدولية، وآليات الاستعراض الدوري، والحوارات السياسية، وإصدار الإعلانات والالتزامات المشتركة التي تدفع الدول إلى مراجعة تشريعاتها وسياساتها المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. ورغم أن هذه الأدوات لا تتمتع دائماً بقوة الإلزام القانوني، فإنها تمارس تأثيراً سياسياً ومعنوياً متزايداً، خاصة في ظل ارتباطها بمؤشرات التنمية، وتقارير الحوكمة، والتقييمات الدولية التي أصبحت تؤثر في صورة الدول ومكانتها على الساحة الدولية.⁽¹⁸⁾

ويمكن القول إن القيمة الحقيقية لهذه الأدوات المؤسسية لا تكمن في كل أداة على حدة، وإنما في تكاملها ضمن منظومة دولية متعددة المستويات تجمع بين الإلزام القانوني، والرقابة الدولية، والدعم الفني، وبناء القدرات، وإنتاج المعرفة، والشراكات المؤسسية. وقد أتاح هذا التكامل للمنظمات الدولية ممارسة دور أكثر تأثيراً في دعم الحقوق السياسية للمرأة، ليس من خلال فرض نماذج جاهزة، وإنما عبر مرافقة الدول في تطوير مؤسساتها وسياساتها بما يتلاءم مع التزاماتها الدولية وخصوصياتها الوطنية.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في الأدوات المؤسسية، فإن مدى فاعليتها يظل مرتبطاً بعوامل متعددة، في مقدمتها الإرادة السياسية للدول، وكفاءة المؤسسات الوطنية، والبيئة القانونية والثقافية الحاكمة للمشاركة السياسية. ومن ثم، فإن تقييم أثر هذه الأدوات لا يكتمل إلا من خلال دراسة نتائجها العملية، وهو ما سيتناوله المبحث الثاني عبر تحليل مظاهر التأثير الدولي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وحدود هذا التأثير والتحديات التي ما تزال تحول دون تحقيق المساواة السياسية بصورة كاملة.

المبحث الثاني: فاعلية التدخل الدولي بين الإنجاز وإشكاليات التطبيق

لم تعد فاعلية المنظمات الدولية تُقاس بمدى نجاحها في إقرار الاتفاقيات الدولية أو تطوير الأطر القانونية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، وإنما بقدرتها على إحداث تغييرات ملموسة في واقع المشاركة السياسية داخل الدول. فالمعايير القانونية، على أهميتها، لا تحقق أهدافها ما لم تُترجم إلى سياسات وطنية وإصلاحات مؤسسية تتيح للمرأة ممارسة حقوقها السياسية على نحو فعلي. ومن هذا المنطلق،

أصبح تقييم التدخل الدولي يستند إلى مدى تأثيره في تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وإزالة العوائق التي تحد من وصولها إلى مواقع صنع القرار، فضلاً عن قدرته على معالجة التحديات التي ما تزال تعيق تحقيق المساواة في الفرص السياسية. وعليه، يتناول هذا المبحث أبرز مظاهر التأثير الدولي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ثم يناقش حدود هذه الفاعلية وإمكانات تطويرها. وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا التوجه في عدد من الدول التي تبنت إصلاحات مؤسسية مدعومة من المنظمات الدولية. ففي رواندا، أسهمت الإصلاحات الدستورية والانتخابية، إلى جانب برامج الدعم الدولي، في رفع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى أكثر من (60%)، وهي أعلى نسبة على مستوى العالم، بما يعكس أهمية تكامل الإصلاح القانوني مع الإرادة السياسية وبناء المؤسسات. وفي المقابل، تكشف تجارب بعض الدول التي شهدت وتشهد مرحلة التعافي من النزاعات أن الإصلاحات القانونية، على الرغم من أهميتها، لا تحقق نتائج مستدامة إذا لم تتكامل مع استقرار سياسي ومؤسسات قادرة على تنفيذ تلك الإصلاحات، وهو ما يؤكد أن فاعلية التدخل الدولي تظل مرتبطة بطبيعة البيئة السياسية الوطنية.

المطلب الأول: مظاهر التأثير الدولي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

أحدثت الجهود التي قادتها المنظمات الدولية خلال العقود الماضية تحولاً ملحوظاً في واقع المشاركة السياسية للمرأة، إذ لم تعد هذه المشاركة تُنظر إليها بوصفها استجابة لمطالب اجتماعية أو حقوقية فحسب، وإنما أصبحت أحد المعايير التي يُقاس بها مستوى التطور الديمقراطي وكفاءة المؤسسات السياسية. وقد انعكس هذا التحول على السياسات العامة للدول، التي اتجه عدد متزايد منها إلى مراجعة تشريعاتها الانتخابية وإصلاح بنيتها المؤسسية بما ينسجم مع الالتزامات الدولية، الأمر الذي أسهم في توسيع حضور المرأة داخل مؤسسات الدولة المختلفة.

ويتمثل أول مظاهر هذا التأثير في تطور الأطر التشريعية الوطنية، إذ دفعت الضغوط الدولية، إلى جانب المتابعة المستمرة التي تمارسها المنظمات الدولية، العديد من الدول إلى تعديل دساتيرها وقوانينها الانتخابية بما يكفل إزالة القيود القانونية التي كانت تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولم يعد هذا الإصلاح يقتصر على الاعتراف بحق المرأة في الانتخاب والترشح، بل امتد ليشمل تبني تدابير قانونية تهدف إلى تعزيز فرصها في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية، وهو ما يعكس انتقال التشريعات

الوطنية من مرحلة الإقرار بالمساواة إلى مرحلة البحث عن ضمانات تكفل ممارستها بصورة أكثر فاعلية.⁽¹⁹⁾

وثاني هذه المظاهر يتمثل في الارتفاع التدريجي لمستويات تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية. فقد أسهمت البرامج الدولية الداعمة للإصلاح الانتخابي، إلى جانب المبادرات التي استهدفت تطوير قدرات القيادات النسائية، في تحقيق تحسن ملحوظ في نسب مشاركة المرأة داخل البرلمانات الوطنية مقارنة بما كانت عليه خلال العقود السابقة. وتشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن متوسط تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية شهد نموًا مستمرًا خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعكس الأثر التراكمي للجهود الدولية في دعم المشاركة السياسية، وإن كان هذا التقدم لا يزال متفاوتًا بين الدول والأقاليم. وتؤكد المؤشرات الدولية أن التدخلات الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية أسهمت في تحقيق تقدم تدريجي، وإن كان بوتيرة متفاوتة. فوفقًا للتقرير العالمي حول المرأة في السياسة لعام 2025 والصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بلغت نسبة النساء في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم (27.2%) حتى الأول من كانون الثاني 2025، مقارنة بـ (11.3%) فقط عام 1995، وهو ما يعكس تضاعف مستوى التمثيل البرلماني خلال ثلاثة عقود، رغم استمرار الفجوة بين الجنسين في المؤسسات التشريعية.⁽²⁰⁾

كما يظهر التأثير الدولي في تعزيز حضور المرأة داخل السلطة التنفيذية، حيث أسهمت برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة في تشجيع الحكومات على توسيع مشاركة المرأة في المناصب الوزارية والإدارية العليا، انطلاقًا من أن تحقيق المشاركة السياسية لا يقتصر على المجالس المنتخبة، وإنما يمتد إلى مختلف المؤسسات التي تشارك في صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة. وقد أدى ذلك إلى اتساع نطاق تمثيل المرأة في عدد من الحكومات، ولا سيما في القطاعات المرتبطة بالتخطيط والتنمية والإدارة العامة والعلاقات الخارجية. ولا يزال التمثيل في المناصب التنفيذية أكثر محدودة مقارنة بالمؤسسات التشريعية؛ إذ تشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2025 إلى أن النساء يشغلن (22.9%) فقط من الحقائق الوزارية على مستوى العالم، كما لا تتولى النساء منصب رئيسة الدولة أو رئيسة الحكومة إلا في (25) دولة حول العالم، وهو ما يعكس استمرار محدودية وصول المرأة إلى أعلى المناصب التنفيذية. ويكشف ذلك أن النتائج المتحققة في

تمثيل المرأة داخل السلطة التنفيذية لا يزال أبداً من نظيره في السلطة التشريعية، رغم تزايد المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار.⁽²¹⁾

ومن مظاهر التأثير أيضاً تعزيز القدرات المؤسسية للمرأة من خلال البرامج التدريبية التي تنفذها المنظمات الدولية. فقد ركزت هذه البرامج على تنمية المهارات القيادية، وإدارة الحملات الانتخابية، والتخطيط الاستراتيجي، وصياغة السياسات العامة، والتفاوض، والإدارة البرلمانية، بما أسهم في رفع كفاءة القيادات النسائية وزيادة قدرتها على المنافسة في المجال السياسي. وتمثل هذه المبادرات تحولاً مهماً في طبيعة التدخل الدولي، إذ لم يعد يقتصر على تقديم الدعم القانوني، بل أصبح يستهدف بناء القدرات البشرية والمؤسسية باعتبارها أحد الشروط الأساسية لتعزيز المشاركة السياسية.⁽²²⁾

وفي السياق ذاته، لعبت المنظمات الدولية دوراً مهماً في تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية، من خلال إرسال بعثات المراقبة الانتخابية، وتقديم المساعدة الفنية للمفوضيات الانتخابية، ودعم إجراءات الشفافية، بما يضمن توفير بيئة انتخابية أكثر عدالة. وأسهمت هذه الجهود في الحد من بعض الممارسات التي كانت تؤثر سلباً في فرص مشاركة المرأة، كما عززت الثقة بالإجراءات الانتخابية وشجعت على زيادة انخراط النساء في العملية السياسية، سواء بصفة ناخبات أو مرشحات. كما تُظهر التجارب المقارنة أن الدول التي اعتمدت تدابير قانونية واضحة لتعزيز المشاركة السياسية حققت نتائج أفضل من غيرها. فقد سجلت البرلمانات التي طبقت فيها نظم الحصص أو التدابير المشابهة متوسط التمثيل النسوي بلغ نحو (30.9%)، مقابل (23.3%) في البرلمانات التي لم تعتمد مثل هذه الآليات، بما يعكس أثر الإصلاحات المؤسسية في توسيع فرص الوصول إلى المجالس المنتخبة، متى ما اقترنت بإرادة سياسية وآليات تنفيذ فعالة.⁽²³⁾

وإلى جانب ذلك، برز دور المنظمات الدولية في إدماج قضية المشاركة السياسية للمرأة ضمن أولويات التنمية والإصلاح المؤسسي. فلم تعد هذه القضية تُطرح بمعزل عن أهداف التنمية والاستقرار، بل أصبحت جزءاً من برامج الإصلاح السياسي والإداري التي تنفذها المؤسسات الدولية بالتعاون مع الحكومات الوطنية. وقد أسهم هذا الربط في تعزيز القناعة بأن توسيع قاعدة المشاركة السياسية ينعكس إيجاباً على جودة السياسات العامة، ويزيد من قدرة المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات التنمية، ويعزز من شرعية النظام السياسي.⁽²⁴⁾

كما أسهمت المنظمات الدولية في إنتاج المعرفة والمؤشرات الدولية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، من خلال إعداد قواعد بيانات وتقارير دورية ترصد مستويات التقدم والتحديات القائمة في مختلف الدول. وقد أصبحت هذه المؤشرات أداة مهمة في تقييم الأداء السياسي، وتحديد مجالات الإصلاح، وقياس مدى التزام الدول بتعهداتها الدولية، فضلاً عن توفير قاعدة معرفية تدعم صانعي القرار والباحثين في تطوير السياسات العامة.⁽²⁵⁾

وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات تعكس تقدماً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثة عقود، فإنها تكشف في الوقت نفسه عن بطء وتيرة التحسن على المستوى العالمي. فقد سجلت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات زيادة قدرها (0.3) نقطة مئوية فقط خلال عام 2024، وهي من أبطأ معدلات التقدم منذ عام 2017، الأمر الذي يؤكد أن استدامة المكاسب المحققة تتطلب استمرار الإصلاحات المؤسسية، وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والدول الوطنية لتجاوز العقبات التي ما زالت تحد من تكافؤ الفرص في المشاركة السياسية. وعلى الرغم من تباين نتائج التدخل الدولي بين دولة وأخرى، تبعاً لاختلاف البيئات السياسية والمؤسسية، فإن الحصيلة العامة تشير إلى أن المنظمات الدولية نجحت في إحداث تحول تدريجي في مكانة المرأة داخل المجال السياسي، سواء من خلال تطوير الأطر القانونية، أو دعم الإصلاحات المؤسسية، أو تعزيز بناء القدرات، أو ترسيخ ثقافة المشاركة في مواقع صنع القرار. ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات لم تؤدّ إلى إزالة جميع العقبات، إذ ما تزال فاعلية التدخل الدولي تواجه جملة من التحديات البنيوية والسياسية التي تحد من قدرتها على تحقيق نتائج متوازنة في جميع الدول.⁽²⁶⁾

ويظهر التأثير الدولي كذلك في تعزيز مشاركة المرأة داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية، إذ تُعد الأحزاب السياسية المدخل الرئيس للمشاركة في الحياة العامة، والفضاء الذي تُصاغ فيه البرامج السياسية، وتُختار من خلاله القيادات والمرشحون للمناصب العامة. وانطلاقاً من ذلك، اتجهت المنظمات الدولية إلى توسيع نطاق تدخلها ليشمل دعم الإصلاحات الحزبية، باعتبار أن تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة يرتبط بدرجة كبيرة بقدرتها على الوصول إلى مواقع التأثير داخل الأحزاب السياسية نفسها. ولهذا، ركزت برامج المساعدة الدولية على تشجيع الأحزاب على مراجعة لوائحها الداخلية، واعتماد سياسات أكثر شمولاً في اختيار المرشحين، وإزالة الممارسات التنظيمية التي تحد من فرص النساء في التدرج داخل الهياكل الحزبية أو الوصول إلى مواقع القيادة. ويعكس هذا التوجه تحولاً

في فلسفة الدعم الدولي، إذ لم يعد ينظر إلى المشاركة السياسية بوصفها نتيجة للعملية الانتخابية فحسب، بل بوصفها عملية تبدأ من داخل المؤسسات الحزبية التي تشكل الحاضنة الأساسية لإعداد القيادات السياسية وصناعة النخب الوطنية، ويبرز في هذا السياق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب أفريقيا، الذي اعتمد نظام الحصص (Quota) داخل هياكله التنظيمية منذ تسعينيات القرن الماضي، ثم رفع نسبة تمثيل المرأة إلى (50%) في القوائم والقيادات الحزبية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمان والحكومة، وأصبح من أبرز النماذج التي تستشهد بها المنظمات الدولية في مجال إصلاح الأحزاب السياسية⁽²⁷⁾.

وفي الإطار ذاته، أولت المنظمات الدولية اهتمامًا متزايدًا بتعزيز حضور المرأة في المواقع القيادية داخل الأحزاب، انطلاقًا من أن شغل المناصب الحزبية العليا ينعكس بصورة مباشرة على فرص الوصول إلى المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية. ولهذا دعمت برامج الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA) مبادرات تستهدف بناء القدرات القيادية للنساء داخل الأحزاب، وتطوير مهارات التفاوض والإدارة السياسية، وتعزيز قدرتهن على إدارة الحملات الانتخابية وصياغة البرامج العامة، فضلاً عن تشجيع الأحزاب على اعتماد أهداف أو حصص داخلية لزيادة تمثيل النساء في مكاتبها التنفيذية ولجانها المركزية وهيئاتها القيادية. وقد أظهرت التجارب المقارنة أن الأحزاب التي تعتمد سياسات مؤسسية واضحة لتعزيز مشاركة المرأة تكون أكثر قدرة على ترشيح النساء في الدوائر الانتخابية التنافسية، كما ترتفع فيها فرص وصول المرأة إلى رئاسة الحزب أو تولي المناصب القيادية المؤثرة، الأمر الذي يجعل التنظيمات الحزبية إحدى أهم المساحات التي تُمارس فيها المرأة دورها السياسي، وتُبنى من خلالها الخبرات القيادية التي تؤهلها للمشاركة الفاعلة في إدارة الشأن العام وصنع القرار ومن الأمثلة البارزة على ذلك حزب المحافظين في المملكة المتحدة، الذي أوصل أكثر من امرأة إلى رئاسته، من بينهن تيريزا ماي وليمز تراس، وهو ما أتاح لهما الوصول لاحقًا إلى منصب رئيس الوزراء. ويؤكد هذا النموذج أن رئاسة الحزب تمثل في كثير من الأنظمة البرلمانية البوابة المباشرة لتولي أعلى المناصب التنفيذية، الأمر الذي يعكس أهمية تعزيز حضور المرأة داخل القيادات الحزبية⁽²⁸⁾.

وتؤكد الأدبيات الدولية أن استمرار انخفاض تمثيل المرأة في القيادات الحزبية ينعكس سلبًا على فرصها في الوصول إلى المؤسسات المنتخبة، إذ ما تزال العديد من الأحزاب السياسية، ولا سيما في

الديمقراطيات الناشئة، تعاني من اختلالات هيكلية تحد من تكافؤ الفرص في شغل المواقع القيادية. لذلك اتجهت المنظمات الدولية إلى إدماج إصلاح الأحزاب السياسية ضمن برامج الحوكمة الديمقراطية، من خلال تقديم الدعم الفني، وإعداد الأدلة الإرشادية، وتبادل الممارسات الفضلى، بما يسهم في بناء أحزاب أكثر شمولاً وتمثيلاً. ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً بأن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة لا يتحقق فقط عبر تعديل القوانين الانتخابية، وإنما يتطلب أيضاً تطوير البيئة الحزبية بوصفها الحلقة الأولى في مسار الوصول إلى مواقع صنع القرار السياسي⁽²⁹⁾.

المطلب الثاني: حدود الفاعلية الدولية وإمكانيات التطوير في ضوء النماذج المقارنة.

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته الجهود الدولية في مجال تعزيز الحقوق السياسية للمرأة، وما أفرزته من تحولات إيجابية على مستوى التشريعات والمؤسسات ونسب المشاركة، فإن تقييم هذه الجهود يقتضي عدم الاكتفاء برصد الإنجازات، بل يتطلب الوقوف على حدود فاعليتها في الواقع العملي. فالخبرة الدولية أثبتت أن نجاح المنظمات الدولية في إرساء المعايير القانونية لا يعني بالضرورة نجاحها في إحداث تحول متكامل داخل البيئات السياسية الوطنية، إذ تظل نتائج التدخل الدولي رهينة بجملة من العوامل السياسية والمؤسسية والثقافية التي تختلف من دولة إلى أخرى، الأمر الذي يجعل أثر هذه الجهود متفاوتاً من سياق إلى آخر.⁽³⁰⁾

وتتمثل أولى هذه الحدود في غياب القوة الإلزامية المباشرة التي تمتلكها معظم المنظمات الدولية في مجال تنفيذ التزامات الدول. فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية تفرض التزامات قانونية على الدول الأطراف، فإن تنفيذها يبقى معتمداً بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية الوطنية، في ظل افتقار المنظمات الدولية إلى وسائل قانونية تفرض الامتثال أو تترتب عليها جزاءات فعالة عند الإخلال بالالتزامات. ولذلك، كثيراً ما تتحول بعض الالتزامات الدولية إلى تعهدات شكلية لا يقابلها تغيير حقيقي في السياسات أو الممارسات الوطنية، وهو ما يحد من قدرة المنظمات الدولية على إحداث أثر مستدام⁽³¹⁾.

ويرتبط بذلك تفاوت استجابة الدول للالتزامات الدولية تبعاً لاختلاف أنظمتها السياسية ومستويات تطورها المؤسسي. فالدول التي تمتلك مؤسسات مستقرة، وإدارة عامة كفوءة، ونظماً قانونية فاعلة، غالباً ما تكون أكثر قدرة على استيعاب البرامج الدولية وتحويلها إلى سياسات عملية، في حين تواجه الدول التي تعاني هشاشة مؤسساتها أو اضطرابات سياسية صعوبات كبيرة في تنفيذ الإصلاحات المقترحة،

حتى وإن توفرت الإرادة المعلنة لذلك. ومن ثم، فإن أثر التدخل الدولي لا يتحدد بمدى كفاءة البرامج الدولية وحدها، وإنما يتأثر أيضًا بقدرة البيئة الوطنية على استقبال تلك البرامج وتوظيفها.⁽³²⁾

وتبرز التجربة الرواندية مثالًا واضحًا على ذلك، إذ أسهم التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية عقب أحداث عام 1994 في إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس دستورية ومؤسسية جديدة، وربط الدعم الدولي بإصلاحات شاملة استهدفت ترسيخ مبادئ المشاركة السياسية والمساواة في الوصول إلى مواقع صنع القرار. وقد انعكس ذلك في اعتماد تدابير قانونية ومؤسسية عززت حضور المرأة في الحياة السياسية، إلى جانب تنفيذ برامج دولية لبناء القدرات، وتأهيل القيادات النسائية، ودعم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والانتخابات والهيئات التشريعية. ولم يقتصر أثر هذه الإصلاحات على زيادة عدد النساء في البرلمان، بل أسهم في تعزيز دورهن في صياغة التشريعات، ورئاسة اللجان البرلمانية، والمشاركة في رسم السياسات العامة، وتولي المناصب الوزارية والقيادية في مؤسسات الدولة، الأمر الذي جعل المرأة شريكًا فاعلاً في عملية إعادة الإعمار وترسيخ الاستقرار المؤسسي بعد مرحلة النزاع. وقد انعكست هذه الإصلاحات على المؤشرات الدولية، إذ أصبحت رواندا الدولة الأولى عالميًا من حيث نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، بعدما تجاوزت نسبة عضوية النساء في مجلس النواب (60%)، وهو ما يمثل تحولًا نوعيًا مقارنة بمرحلة ما قبل عام 1994. وتُظهر هذه التجربة أن نجاح التدخل الدولي لم يكن نتيجة المساعدات الخارجية وحدها، وإنما جاء ثمره التكامل بين الدعم الذي وفّره المنظمات الدولية والإرادة السياسية الوطنية التي تبنت إصلاحات دستورية وتشريعية ومؤسسية مستدامة، وجعلت من المشاركة السياسية للمرأة جزءًا من مشروع إعادة بناء الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وليس مجرد استجابة لالتزامات قانونية أو لضغوط دولية.⁽³³⁾

ومن القيود التي تحد من فاعلية التدخل الدولي كذلك استمرار الفجوة بين النصوص القانونية والممارسة السياسية. فقد اتجهت العديد من الدول إلى تعديل تشريعاتها بما ينسجم مع المعايير الدولية، غير أن هذه الإصلاحات لم تنعكس دائمًا على الواقع العملي بالقدر ذاته. ويعود ذلك إلى أن التغيير القانوني، على أهميته، لا يكفي بمفرده لإعادة تشكيل الممارسة السياسية ما لم يرافقه إصلاح مؤسسي يضمن تطبيق النصوص، ويعزز استقلالية المؤسسات، ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع صنع القرار. ولهذا، لا تزال بعض التشريعات المتقدمة تواجه تحديات في التطبيق، الأمر الذي يقلل من أثرها الفعلي⁽³⁴⁾. ويبرز في هذا السياق نموذج تونس بوصفه مثالًا على استمرار الفجوة بين

الإصلاحات القانونية والممارسة السياسية. فقد تبنت الدولة خلال السنوات الماضية منظومة تشريعية متقدمة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، شملت مبدأ التنافس في القوائم الانتخابية، انسجاماً مع المعايير الدولية الداعمة للمساواة في المشاركة السياسية. إلا أن هذه الإصلاحات لم تُترجم بصورة كاملة إلى واقع عملي، إذ أدت المتغيرات السياسية والمؤسسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2021 إلى تراجع حضور المرأة في مواقع صنع القرار، وانخفاض تمثيلها في المؤسسات المنتخبة مقارنة بالمراحل السابقة. ويؤكد ذلك أن وجود النصوص القانونية، على أهميته، لا يضمن وحده تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة، ما لم يقترن بوجود مؤسسات مستقرة، وإرادة سياسية داعمة، وآليات فعالة تضمن التنفيذ المستدام للإصلاحات القانونية⁽³⁵⁾.

كما تبرز الظروف السياسية والاجتماعية بوصفها أحد المحددات الرئيسة لنجاح أو إخفاق التدخل الدولي. فالمنظمات الدولية تعمل في بيئات تختلف في بنيتها الدستورية، وثقافتها السياسية، وطبيعة مؤسساتها، ومستوى تطورها الديمقراطي، وهو ما يجعل تبني نماذج موحدة للإصلاح أمراً غير واقعي. فالإجراءات التي تحقق نتائج إيجابية في دولة ما قد لا تحقق الأثر ذاته في دولة أخرى تختلف في ظروفها السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يفرض على المنظمات الدولية مراعاة ظروف كل تجربة وطنية، والانتقال من تطبيق النماذج العامة إلى تصميم برامج أكثر مرونة تستجيب لاحتياجات كل دولة. وتقدم التجربة التونسية نموذجاً يعكس هذه الحقيقة، إذ أسهم التعاون مع المنظمات الدولية بعد عام 2011 في تحديث التشريعات الانتخابية ودعم المؤسسات المعنية بإدارة الانتخابات، مما أدى إلى اتساع مشاركة المرأة في المؤسسات المنتخبة. غير أن التطورات السياسية اللاحقة أظهرت أن استدامة هذه النتائج تعتمد على استقرار البيئة الدستورية واستمرار الإصلاحات الداخلية، الأمر الذي يؤكد أن الدعم الدولي لا يغني عن وجود مؤسسات وطنية قوية⁽³⁶⁾.

ومن التحديات التي برزت بصورة متزايدة خلال السنوات الأخيرة، تأثير الأزمات والصراعات المسلحة في تقويض المكتسبات التي تحققت في مجال المشاركة السياسية. إذ تؤدي النزاعات الداخلية، وعدم الاستقرار الأمني، والانقسامات السياسية، إلى تراجع أولويات الإصلاح الديمقراطي عموماً، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على فرص مشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما أن ضعف مؤسسات الدولة في حالات ما بعد النزاع يقلل من قدرة البرامج الدولية على تحقيق أهدافها، ويجعل استدامة نتائجها أكثر صعوبة⁽³⁷⁾. وتجسد الحالة الأفغانية حدود هذا الدور بوضوح، فعلى الرغم من البرامج الدولية

الواسعة التي نُفذت بعد عام 2001 لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والتي أسهمت في زيادة تمثيلها داخل البرلمان، وتوليها مناصب وزارية وإدارية، ومشاركتها في المجالس المحلية والأحزاب السياسية، فضلاً عن دعم تأهيل القيادات النسائية وتمكينها من الانخراط في مؤسسات الدولة، فإن التحولات السياسية التي شهدتها البلاد عام 2021 أدت إلى تراجع معظم هذه المكاسب. فقد تقلص حضور المرأة في مؤسسات صنع القرار، وغابت عن المؤسسات التمثيلية، وتراجعت فرص مشاركتها في الحياة الحزبية والعمل العام، الأمر الذي أفقدها الدور السياسي الذي اكتسبته خلال العقدين السابقين. ويبين هذا النموذج أن الإصلاحات المدعومة دولياً، مهما بلغت أهميتها، تظل عرضة للانتكاس إذا لم تستند إلى مؤسسات وطنية مستقرة، وإطار دستوري راسخ، وإرادة سياسية قادرة على حماية منجزات المشاركة السياسية وضمان استدامتها. كما تكشف التجربة الأفغانية أن بناء القدرات، وتطوير التشريعات، والدعم الفني لا تكفي وحدها لترسيخ المشاركة السياسية، ما لم تقترن ببيئة سياسية ومؤسسية تضمن استمرار مشاركة المرأة بوصفها شريكاً فاعلاً في الحياة العامة وصنع القرار، وليس مجرد مستفيدة من برامج الدعم الدولي.⁽³⁸⁾

ومن ناحية أخرى، تواجه المنظمات الدولية تحدياً يتمثل في محدودية الموارد المالية والفنية المخصصة لبرامج تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ولا سيما في الدول النامية والدول الخارجة من النزاعات، حيث تتطلب هذه البرامج استثمارات طويلة الأمد واستمراراً في بناء القدرات والدعم المؤسسي لضمان استدامة نتائجها. إلا أن العديد من المبادرات الدولية لا تزال تعتمد على تمويل طوعي أو قصير الأجل، الأمر الذي يحد من قدرتها على إحداث إصلاحات مؤسسية مستدامة، ويجعل استمراريته رهينة بتغير أولويات المانحين وتذبذب مستويات التمويل. وقد أكدت الأمم المتحدة أن اتساع الفجوة التمويلية المخصصة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الوكالات الدولية في تنفيذ برامجها، ولا سيما تلك المتعلقة بالإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار. ويؤكد ذلك أن فاعلية التدخل الدولي لا ترتبط فقط بتوافر الأطر القانونية أو الخبرات الفنية، وإنما تعتمد أيضاً على وجود تمويل مستدام يضمن استمرارية البرامج وتحويلها إلى سياسات ومؤسسات قادرة على مواصلة عملها بعد انتهاء الدعم الخارجي.⁽³⁹⁾

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإنها لا تقلل من أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية، بقدر ما تؤكد الحاجة إلى تطوير أساليب التدخل الدولي بما يواكب التحولات السياسية العالمية. ويبدأ ذلك

بالانتقال من التركيز على الإصلاحات التشريعية وحدها إلى تبني مقاربة شاملة تعزز كفاءة المؤسسات الوطنية، وتدعم استقلاليتها، وتربط برامج المشاركة السياسية ببرامج الإصلاح الإداري وبناء الدولة. فكلما كانت المؤسسات الوطنية أكثر قوة واستقراراً، ازدادت فرص نجاح المبادرات الدولية وتحولت إلى نتائج مستدامة. (40)

كما تبرز أهمية تعزيز الشراكة مع المؤسسات الوطنية بوصفها أحد المسارات الرئيسة لرفع فاعلية التدخل الدولي. فالخبرة المقارنة تشير إلى أن البرامج التي تُصمم وتُنفذ بالتعاون مع البرلمانات، والسلطات الانتخابية، والمؤسسات القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، تحقق نتائج أكثر استدامة من البرامج التي تُنفذ بصورة منفردة أو بمعزل عن الأولويات الوطنية. ويؤدي هذا النهج إلى تعزيز الشعور بالملكية الوطنية للإصلاحات، ويحد من النظر إليها بوصفها استجابة لضغوط خارجية. ومن الضروري أيضاً تطوير آليات المتابعة والتقييم بحيث لا تقتصر على قياس نسب المشاركة أو عدد المقاعد التي تشغلها المرأة، وإنما تمتد إلى تقييم جودة المشاركة، ومدى تأثيرها في عملية صنع القرار، وكفاءة السياسات العامة، ومستوى إسهامها في تطوير الأداء المؤسسي. فالمشاركة السياسية لا تقاس بالحضور العددي فقط، وإنما بقدرة المرأة على ممارسة دور مؤثر في رسم السياسات واتخاذ القرارات. (41)

جدول (1) مقارنة بين أثر التدخل الدولي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في نماذج دولية مختارة

الدولة	أبرز التدخلات الدولية	الإصلاحات المؤسسية والتشريعية	أثرها في المشاركة السياسية للمرأة	تقييم الفاعلية
رواندا	دعم الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام 1994	إصلاح دستوري، اعتماد نظام الحصص، إعادة بناء المؤسسات، دعم الأحزاب والقيادات النسائية	تجاوز تمثيل المرأة 60% في مجلس النواب، وتوسعت مشاركتها في الحكومة واللجان البرلمانية ومواقع صنع القرار	مرتفعة
تونس	دعم الأمم المتحدة و UNDP للإصلاحات الانتخابية والحوكمة	مبدأ التناسف في القوائم الانتخابية، إصلاحات دستورية وتشريعية	ارتفاع التمثيل البرلماني والمحلي (2011-2021)، ثم تراجع التواجد السياسي للمرأة إثر التحولات السياسية بعد 2021.	متوسطة

منخفضة	تحققت مكاسب مؤقتة، ثم تراجعت بصورة كبيرة بعد عام 2021 مع انهيار المؤسسات السياسية	إنشاء مؤسسات تمثيلية، دعم مشاركة المرأة في البرلمان والإدارة العامة	برامج الأمم المتحدة لبناء المؤسسات، ودعم الانتخابات، وتأهيل القيادات النسائية (2001-2021)	أفغانستان
متوسطة	استقرار نسبي في التمثيل البرلماني، مع استمرار محدودة المشاركة في المناصب التنفيذية والقيادات الحزبية	اعتماد الكوتا بنسبة (25%)، برامج تدريب للمرشحات ودعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	دعم الأمم المتحدة (UNAMI و UNDP) للعملية الانتخابية وبناء القدرات	العراق

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير

United Nations Development Programmer & United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women & Inter-Parliamentary Union. United Nations Assistance Mission for Iraq .

يوضح الجدول (1) أن فاعلية المنظمات الدولية لم تكن متساوية بين الدول، إذ ارتبطت نتائج التدخل الدولي بطبيعة البيئة السياسية والمؤسسية، ومدى توافر الإرادة السياسية، واستقرار مؤسسات الدولة، الأمر الذي يفسر التباين في مستويات المشاركة السياسية للمرأة بين النماذج محل الدراسة. وتكشف هذه النماذج المقارنة أن فاعلية المنظمات الدولية لا ترتبط بحجم الموارد أو عدد البرامج التي تنفذها، وإنما بمدى قدرتها على الاندماج مع السياقات الوطنية وتعزيز كفاءة المؤسسات الداخلية. فنجاح التدخل الدولي يظل رهيناً بتكامل الدعم الخارجي مع الإرادة السياسية والإصلاح المؤسسي، وهو ما يفسر اختلاف نتائج التجارب الدولية رغم استنادها إلى المرجعيات القانونية ذاتها. وخلاصة القول، إن تقييم فاعلية المنظمات الدولية في تعزيز الحقوق السياسية للمرأة يكشف عن معادلة مركبة تجمع بين نجاحات ملموسة وحدود واقعية. فقد أسهمت هذه المنظمات في ترسيخ المرجعية القانونية الدولية، ودعم الإصلاحات المؤسسية، وتعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، إلا أن تحقيق الأثر المستدام يظل مرهوناً بتوافر الإرادة السياسية، وكفاءة المؤسسات الوطنية، واستمرار التعاون الدولي القائم على الشراكة والاحترام المتبادل. ومن ثم، فإن مستقبل هذا الدور لا يعتمد على زيادة عدد المبادرات الدولية بقدر ما يعتمد على تحسين نوعيتها، وربطها باحتياجات الدول، وتعزيز قدرتها على

إحداث تغيير مؤسسي طويل الأمد يرسخ المشاركة السياسية بوصفها أحد مقومات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن المنظمات الدولية أدت دورًا محوريًا في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة عبر تطوير منظومة معيارية ومؤسسية متكاملة أسهمت في نقل هذه الحقوق من نطاق المبادئ العامة إلى مستوى الالتزامات الدولية وآليات التنفيذ والمتابعة. كما بين البحث أن هذا الدور لم يعد يقتصر على اعتماد الاتفاقيات والمواثيق، بل امتد إلى دعم الإصلاحات التشريعية، وتعزيز بناء القدرات، وتطوير المؤسسات الوطنية، وإنتاج المؤشرات الدولية التي أصبحت مرجعًا في تقييم المشاركة السياسية.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن فاعلية التدخل الدولي لا تتحقق بصورة متساوية في جميع الدول، بل تتأثر بطبيعة البيئة السياسية، ومستوى الاستقرار المؤسسي، ومدى توافر الإرادة السياسية الوطنية. كما كشفت النماذج المقارنة أن نجاح المبادرات الدولية يرتبط بقدرتها على بناء شراكات مستدامة مع المؤسسات الوطنية، وربط برامج الدعم بالإصلاح المؤسسي طويل الأمد، بما يضمن استدامة النتائج وتحويل الالتزامات القانونية إلى ممارسات سياسية راسخة.

النتائج:

- 1- أسهمت المنظمات الدولية في بناء مرجعية قانونية ومؤسسية متكاملة عززت الاعتراف الدولي بالحقوق السياسية للمرأة، ورسختها ضمن منظومة حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة .
- 2- أدت الأدوات المؤسسية، ولا سيما آليات المتابعة، وبناء القدرات، والدعم الفني، دورًا أكثر تأثيرًا من الاكتفاء بالمرجعيات القانونية في توسيع المشاركة السياسية للمرأة .
- 3- أظهرت النماذج المقارنة أن نجاح التدخل الدولي يرتبط بتوافر الإرادة السياسية الوطنية، واستقرار المؤسسات، وقدرتها على استيعاب الإصلاحات وتحويلها إلى سياسات مستدامة .
- 4- ما تزال فاعلية المنظمات الدولية تواجه تحديات تتمثل في محدودية أدوات الإلزام، وتفاوت استجابة الدول، واستمرار الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، الأمر الذي يستدعي تطوير آليات الشراكة والمتابعة والإصلاح المؤسسي طويل الأمد.

التوصيات:

1. تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية بما يساهم في تحويل الالتزامات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة إلى سياسات وبرامج تنفيذية قابلة للقياس، مع تطوير آليات فعالة لمتابعة التنفيذ وتقييم النتائج بصورة دورية.
2. دعم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية بما يضمن إزالة العوائق التي تحد من المشاركة السياسية، مع التركيز على تعزيز استقلالية المؤسسات الانتخابية، وترسيخ مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، بما يهيئ بيئة سياسية أكثر قدرة على استيعاب المشاركة الفاعلة للمرأة.
3. توسيع برامج بناء القدرات التي تنفذها المنظمات الدولية لتشمل القيادات النسائية داخل الأحزاب السياسية، والمجالس المنتخبة، ومؤسسات الإدارة العامة، بما يساهم في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على المشاركة في صنع القرار وتولي المناصب القيادية.
4. تعزيز الشراكة بين المنظمات الدولية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل نشر ثقافة المشاركة السياسية، ودعم المبادرات الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في مواقع القيادة الحزبية والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، بما يرسخ مبدأ المشاركة بوصفها أحد مرتكزات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.
5. تطوير نظم وطنية ودولية لرصد وقياس مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة، وتحديث قواعد البيانات بصورة دورية، بما يوفر معلومات دقيقة تدعم صناع القرار والباحثين في تقييم السياسات العامة، وتحديد مواطن الضعف، وصياغة استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة.

الهوامش:

- (1) Sara Davies and Jacqui True, eds., The Elgar Companion to Gender, Peace and Security (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019), p. 38.
- (2) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights and Elections: A Handbook on International Human Rights Standards on Elections, Professional Training Series No. 2, Rev. 1 (New York: United Nations, 2021), p. 18
- (3) United Nations, Convention on the Political Rights of Women (New York: United Nations, 1953), arts. I–III.
- (4) Andrew Byrnes and Marsha Freeman, eds., The Oxford Handbook of CEDAW (Oxford: Oxford University Press, 2023), p. 114.

- (5) Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General Recommendation No. 25 on Article 4, Paragraph 1, of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, on Temporary Special Measures (New York: United Nations, 2004),p 15.
- (6) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Human Rights and Elections: A Handbook on International Human Rights Standards on Elections, Professional Training Series No. 2, Rev. 1 (New York and Geneva: United Nations, 2021), 118.
- (7) UN Women, Women's Rights in Review 30 Years after Beijing (New York: UN Women, 2024), p24.
- (8) خطة التنمية المستدامة لعام 2030 :وثيقة دولية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، وتتضمن أجندة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة حتى عام 2030 من خلال سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs) ، من بينها الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والهدف السادس عشر المتعلق بتعزيز المؤسسات الشاملة والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. للمزيد يُنظر: (United Nations, 2015, pp. 14–15) , وكذلك ينظر: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Gender Equality and the SDGs: Progress and Challenges (Paris: OECD Publishing, 2023),p 42.
- (9) Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Annual Report of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (New York: United Nations, 2024),p 13.
- (10) United Nations Development Programme (UNDP), Strategic Plan 2026–2029 (New York: UNDP, 2025), p. 13.
- (11) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Government at a Glance 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025), p. 34.
- (12) United Nations, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (New York: United Nations, 1979), arts.p 22.
- (13) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) and United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2024 (New York: United Nations, 2024), p. 25.
- (14) United Nations Development Programme (UNDP), Governance for People and Planet (New York: UNDP, 2023), p36.
- (15) Jacqui True and Nicole George, Civil Society Partnerships and Women's Political Participation: International Organizations and Local Ownership, Third World Quarterly 44, no. 1 (2023):p 56.
- (16) Sarah Sunn Bush and Pär Zetterberg, Gender Quotas and International Influences on Electoral Reform, Comparative Political Studies 54, no. 2 (2021):p 336
- (17) Pamela Paxton, Melanie M. Hughes, and Tiffany D. Barnes, Measuring Women's Political Inclusion: Global Indicators and Institutional Change, Politics & Gender 19, no. 2 (2023):p 221.

- (18) Jennifer M. Piscopo, Women's Executive Political Leadership and Democratic Governance, *Politics & Gender* 19, no. 3 (2023):p 425.
- (19) Elin Bjarnegård and Pär Zetterberg, Capacity-Building Programs and Women's Political Empowerment: Institutional Pathways to Representation, *Journal of Women, Politics & Policy* 45, no. 2 (2024): p137.
- (20) Susan D. Hyde and Nikolay Marinov, Election Observation and Democratic Development: International Organizations and Electoral Integrity, *Annual Review of Political Science* 25 (2022):p 794.
- (21) Inter-Parliamentary Union (IPU) and United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), *Women in Politics: 2025* (Geneva and New York: IPU and UN Women, 2025).
- (22) Mona Lena Krook and Pippa Norris, Women's Political Representation and Democratic Institutions, *International Political Science Review* 45, no. 1 (2024):p 108.
- (23) Michael Zürn, The Authority of International Organizations, *International Organization* 77, no. 2 (2023): p323.
- (24) Tanja A. Börzel and Thomas Risse, Institutional Capacity and Compliance with International Norms, *Governance* 34, no. 4 (2021): p1085.
- (25) Jennie E. Burnet, Women's Political Leadership and Post-Conflict Reconstruction in Rwanda, *Politics & Gender* 18, no. 3 (2022): p766.
- (26) Inter-Parliamentary Union (IPU), *Women in Parliament 2024: Year in Review* (Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2025), p13.
- (27) International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), *Political Parties and Equality: What We Know, What We Still Need to Know* (Stockholm: International IDEA, 2021), P46.
- (28) International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), *Political Parties and Equality: What We Know, What We Still Need to Know* (Stockholm: International IDEA, 2021), P50.
- (29) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), *Leadership and Political Participation* (New York: UN Women, 2023), P15.
- (30) Jacqui True, Gender Equality, Governance, and Institutional Reform in Sustainable Development, *Third World Quarterly* 44, no. 1 (2023): p63.
- (31) Maria Eriksson Baaz Berry and Yolande Bouka, Gender, Conflict, and Political Participation, *International Feminist Journal of Politics* 25, no. 4 (2023): p523.
- (32) Nicole George, Women's Political Rights after the Taliban Takeover of Afghanistan, *International Affairs* 99, no. 4 (2023): p1461.
- (33) Jacqui True and Nicole George, Civil Society Partnerships and Women's Political Participation: International Organizations and Local Ownership, *Third World Quarterly* 44, no. 1 (2023): p50.
- (34) Mona Lena Krook and Pippa Norris, Women's Political Representation and Democratic Institutions, *International Political Science Review* 45, no. 1 (2024):p 90.

- (35) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), Women in Politics: 2025 (New York: UN Women; Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2025).P15.
- (36) International IDEA, The Global State of Democracy 2024: Strengthening the Legitimacy of Elections in a Time of Radical Uncertainty (Stockholm: International IDEA, 2024), p. 101.
- (37) United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI (New York: UNDP, 2025), p168
- (38) United Nations Assistance Mission in Afghanistan (UNAMA), Afghanistan: Human Rights Situation Update (Kabul: UNAMA, 2024), p. 15.
- (39) organization for Economic Co-operation and Development (OECD), States of Fragility 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025), p. 111.
- (40) International IDEA, The Global State of Democracy 2024: Strengthening the Legitimacy of Elections in a Time of Radical Uncertainty (Stockholm: International IDEA, 2024), p. 101.
- (41) United Nations Development Programme (UNDP), Governance for People and Planet (New York: UNDP, 2025), p. 71.

المصادر:

- 1- Andrew Byrnes and Marsha Freeman, eds., The Oxford Handbook of CEDAW (Oxford: Oxford University Press, 2023).
- 2- Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Annual Report of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (New York: United Nations, 2024).
- 3- Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General Recommendation No. 25 on Article 4, Paragraph 1, of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, on Temporary Special Measures (New York: United Nations, 2004).
- 4- Elin Bjarnegård and Pär Zetterberg, Capacity-Building Programs and Women's Political Empowerment: Institutional Pathways to Representation, Journal of Women, Politics & Policy 45, no. 2 (2024).
- 5- International IDEA, The Global State of Democracy 2024: Strengthening the Legitimacy of Elections in a Time of Radical Uncertainty (Stockholm: International IDEA, 2024).

- 6- International IDEA, The Global State of Democracy 2024: Strengthening the Legitimacy of Elections in a Time of Radical Uncertainty (Stockholm: International IDEA, 2024).
- 7- International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Political Parties and Equality: What We Know, What We Still Need to Know (Stockholm: International IDEA, 2021).
- 8- International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Political Parties and Equality: What We Know, What We Still Need to Know (Stockholm: International IDEA, 2021).
- 9- Inter-Parliamentary Union (IPU) and United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), Women in Politics: 2025 (Geneva and New York: IPU and UN Women, 2025).
- 10- Inter-Parliamentary Union (IPU), Women in Parliament 2024: Year in Review (Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2025).
- 11- Jacqui True and Nicole George, Civil Society Partnerships and Women's Political Participation: International Organizations and Local Ownership, Third World Quarterly 44, no. 1 (2023).
- 12- Jacqui True and Nicole George, Civil Society Partnerships and Women's Political Participation: International Organizations and Local Ownership, Third World Quarterly 44, no. 1 (2023).
- 13- Jacqui True, Gender Equality, Governance, and Institutional Reform in Sustainable Development, Third World Quarterly 44, no. 1 (2023).
- 14- Jennie E. Burnet, Women's Political Leadership and Post-Conflict Reconstruction in Rwanda, Politics & Gender 18, no. 3 (2022).
- 15- Jennifer M. Piscopo, Women's Executive Political Leadership and Democratic Governance, Politics & Gender 19, no. 3 (2023).
- 16- Maria Eriksson Baaz Berry and Yolande Bouka, Gender, Conflict, and Political Participation, International Feminist Journal of Politics 25, no. 4 (2023).
- 17- Michael Zürn, The Authority of International Organizations, International Organization 77, no. 2 (2023).
- 18- Mona Lena Krook and Pippa Norris, Women's Political Representation and Democratic Institutions, International Political Science Review 45, no. 1, 2024.

- 19- Mona Lena Krook and Pippa Norris, Women's Political Representation and Democratic Institutions, *International Political Science Review* 45, no. 1, 2024.
- 20- Nicole George, Women's Political Rights after the Taliban Takeover of Afghanistan, *International Affairs* 99, no. 4, 2023.
- 21- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Human Rights and Elections: A Handbook on International Human Rights Standards on Elections, Professional Training Series No. 2, Rev. 1 (New York and Geneva: United Nations, 2021).
- 22- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights and Elections: A Handbook on International Human Rights Standards on Elections, Professional Training Series No. 2, Rev. 1 (New York: United Nations, 2021).
- 23- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Gender Equality and the SDGs: Progress and Challenges (Paris: OECD Publishing, 2023).
- 24- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Government at a Glance 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025).
- 25- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), States of Fragility 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025).
- 26- Pamela Paxton, Melanie M. Hughes, and Tiffany D. Barnes, Measuring Women's Political Inclusion: Global Indicators and Institutional Change, *Politics & Gender* 19, no. 2, 2023.
- 27- Sara Davies and Jacqui True, eds., *The Elgar Companion to Gender, Peace and Security* (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019).
- 28- Sarah Sunn Bush and Pär Zetterberg, Gender Quotas and International Influences on Electoral Reform, *Comparative Political Studies* 54, no. 2, 2021.
- 29- Susan D. Hyde and Nikolay Marinov, Election Observation and Democratic Development: International Organizations and Electoral Integrity, *Annual Review of Political Science* 25, 2022.
- 30- Tanja A. Börzel and Thomas Risse, Institutional Capacity and Compliance with International Norms, *Governance* 34, no. 4, 2021.
- 31- UN Women, *Women's Rights in Review 30 Years after Beijing* (New York: UN Women, 2024).

- 32- United Nations Assistance Mission in Afghanistan (UNAMA), Afghanistan: Human Rights Situation Update (Kabul: UNAMA, 2024).
- 33- United Nations Development Programme (UNDP), Governance for People and Planet (New York: UNDP, 2023).
- 34- United Nations Development Programme (UNDP), Governance for People and Planet (New York: UNDP, 2025).
- 35- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2025: A Matter of Choice: People and Possibilities in the Age of AI (New York: UNDP, 2025),
- 36- United Nations Development Programme (UNDP), Strategic Plan 2026–2029 (New York: UNDP, 2025).
- 37- United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), Leadership and Political Participation (New York: UN Women, 2023).
- 38- United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) and United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2024 (New York: United Nations, 2024).
- 39- United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), Women in Politics: 2025 (New York: UN Women; Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2025).
- 40- United Nations, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (New York: United Nations, 1979), arts.
- 41- United Nations, Convention on the Political Rights of Women (New York: United Nations, 1953, arts. I–III).